منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)

THE OXFORD INSTITUTE FOR ENERGY STUDIES
A RECOGNIZED INDEPENDENT CENTRE OF THE UNIVERSITY OF OXFORD

UNIVERSITY OF OXFORD

«افاق استهلاك الوقود الأحفوري في الصين – في ظل تحول الطاقة واثاره الجيوسياسية»

"The outlook for China's fossil fuel consumption under the energy transition and its geopolitical implications"

الترجمة والتلخيص: ماجد عامر

تعد الصين أكبر مستورد عالمي للنفط في الوقت الحالي، وهي في طريقها لأن تصبح أكبر مستهلك للغاز الطبيعي المسال (LNG). ويُنظر إلى هذه التبعية على أنها قد تكون نقطة ضعف إستراتيجية، خاصة وأن علاقة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالإضطراب. يبين هذا التقرير إلى أي مدى سيغير سعي الصين للتحول إلى الطاقة منخفضة الكربون من استهلاكها للنفط والغاز وعلاقاتها الجيوسياسية مع الدول المنتجة، كما يستعرض تطورات الجغرافيا السياسية لانتقال الطاقة وكيف يمكن للتحولات في استهلاك النفط والغاز أن تؤثر على العلاقات الدولية. يتناول التقرير 4 محاور رئيسية وهي: **المحور الأول**، إلقاء نظرة على بعض المسارات المختلفة لوصول الصين إلى صافي إنبعاثات صفرية. **المحور الثاني**، التطرق إلى واقع وآفاق استهلاك الصين من النفط وواردتها. **المحور الثالث**، تطورات الطلب على الغاز وفقاً للقطاع ومصادر الواردات والاتجاهات المستقبلية مع النظر في علاقات الطاقة الإقليمية. **المحور الرابع**، علاقات الصين في مجال الطاقة مع دول الشرق الأوسط وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، يؤكد التقرير على أن سياسات أمن الطاقة في الصين تتشكل بصورة متزايدة من خلال احتمال فرض عقوبات أمريكية، ومن ثم فإن الصين ترغب في تعميق العلاقات وبناء تحالفات تهدف إلى إضعاف هذه العقوبات التي قد تفرض عليها، كما تسعى لتعزيز علاقاتها مع موردي الطاقة.

1. الفحم يهيمن بشكل كبير على نظام الطاقة في الصين (لا يعتبر نقطة ضعف جيوسياسية)

أدى النمو الاقتصادي السريع في الصين إلى زيادة الطلب على الطاقة، حيث ارتفع استهلاك الطاقة الأولية من 1.5 مليار طن من الفحم في عام 2000 إلى نحو 5.4 مليار طن في عام 2022، وفقاً لمكتب الإحصاء الوطني الصيني، وهو ما يمثل 26.5% من الإجمالي العالمي.

هذا وتُعد الصين أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة منذ عام 2005، وعلى الرغم من النمو الملحوظ في مصادر الطاقة المتجددة منذ عام 2000، لا يزال الوقود الأحفوري يستحوذ على حصة تبلغ 83% من مزيج الطاقة الأولية في الصين في عام 2022، حيث تصل حصة الفحم إلى 56% وحصة النفط 18% وحصة الغاز الطبيعي 9%، ***كما يوضح الشكل (1)***.

الشكل (1)
مزيج الطاقة المستهلكة في الصين، عام 2022
(%)

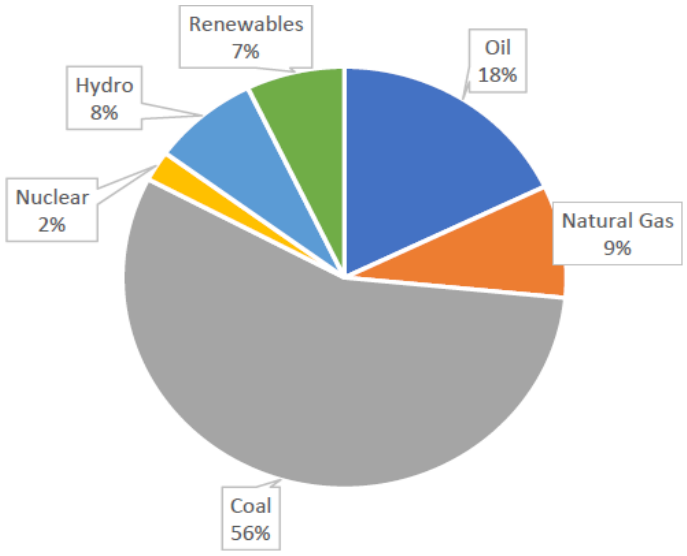

المصدر: مكتب الإحصاء الوطني الصيني، عام 2023.

يستحوذ الوقود الأحفوري على الحصة الأكبر في هياكل إمدادات الطاقة في العديد من دول العالم، غير أن الصين تعتمد بشكل كبير على الفحم – وهو ما يساهم في تزايد الانبعاثات، ولكنه يعزز أيضاً استقلالها في مجال الطاقة. وعلى سبيل المثال، تعتمد المملكة المتحدة على الوقود الأحفوري بنسبة 76% من استهلاكها للطاقة الأولية، لكن الفحم يمثل حصة 3% فقط، في تصل حصة الغاز الطبيعي والنفط إلى 38% و 35% على التوالي.

1.1 لا يزال الفحم هو مصدر الطاقة الرئيسي في الصين

تُعد الصين هي أكبر مستهلك ومنتج للفحم في العالم، ويستخدم الفحم في الصين بشكل أساسي في قطاع توليد الكهرباء والحرارة الذي استحوذ على نسبة بلغت 60% من إجمالي استهلاك الفحم في الصين خلال عام 2020، في حين بلغت حصة قطاع الصناعة نحو 33%.

وقد ساهمت الاحتياطيات المحلية الكبيرة المتوفرة لدى الصين في الحد من اعتمادها على الفحم المستورد إلى نحو 10% فقط من إجمالي الإمدادات. يذكر أنه مع الجهود المتزايدة لمعالجة تلوث الهواء المحلي وإعادة توازن الهيكل الاقتصادي في الصين – بما يتماشى مع نموذج التنمية الذي يقوده الاستهلاك – انخفض استهلاك الفحم في عامي 2015 و 2016، قبل أن يعاود ارتفاعه مجدداً منذ عام 2017، تزامناً مع انتعاش قطاعات التصنيع كثيفة الاستهلاك للطاقة ونمو نشاط التشييد والبناء. وكان للتوسع الاقتصادي والتحولات الطفيفة في السياسات الحكومية في الصين، عقب جائحة كوفيد 19، دوراً في تجدد المخاوف بشأن أمن الطاقة، ومن ثم ارتفاع استهلاك الفحم، ***كما يوضح الشكل (2)***.

الشكل (2)
استهلاك الفحم في الصين، خلال الفترة (2011 – 2022)
(إكساجول)

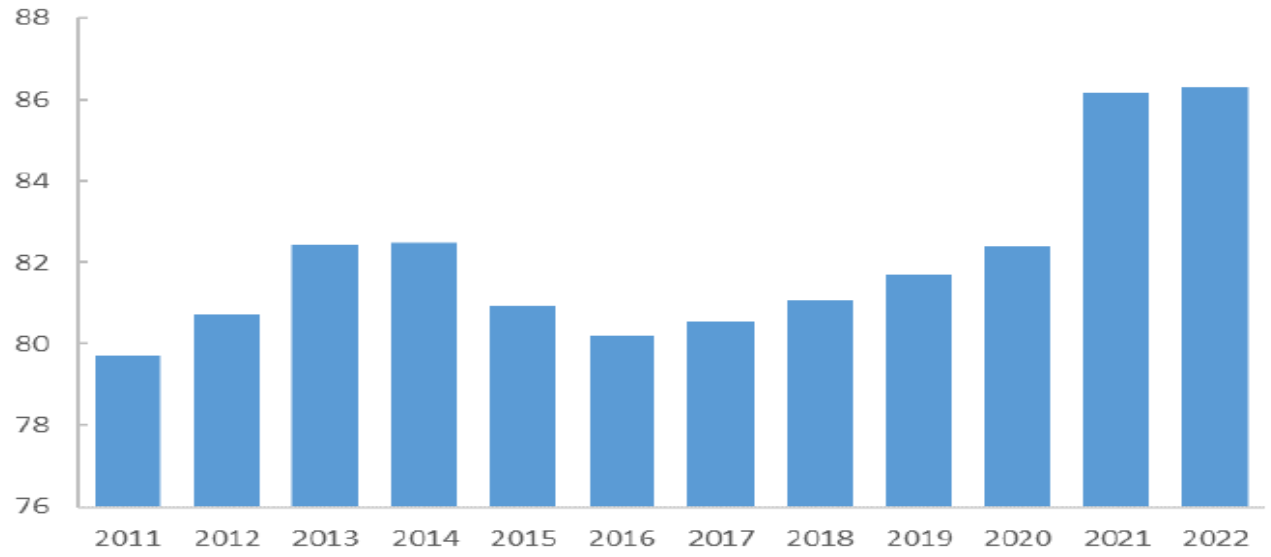

المصدر: BP 2023, OIES.

ومع ذلك، فإن الضغط المتزايد للتخلص التدريجي من الفحم بمرور الوقت، كما هو موضح في تعهد الصين ثنائي الكربون للوصول إلى ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060، يعني أن الصين ستحد من إضافات قدرة الفحم وتقلل تدريجياً من استخدامه. كما أن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد والإضافة السريعة لمصادر الطاقة المتجددة ستساهم في تعزيز هذا التحول. وعلى الرغم من أن الصين ملتزمة بتحول الطاقة، إلا أن هناك مسارات مختلفة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية،

وستظهر الأعوام القليلة القادمة مدى سرعة الصين في تقليل استهلاك الفحم، وما إذا كانت ستزيد من تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه بسرعة كافية. من جانب آخر، فعلى الرغم من التزامات الصين البيئية، توفر الاحتياطيات الوفيرة من الفحم المحلي تحوطاً كبيراً ضد انعدام أمن الطاقة. ومن المرجح أن ينخفض اعتماد الصين على الفحم المستورد بشكل كبير. وبالتالي، لا يعتبر الفحم نقطة ضعف جيوسياسية بالنسبة للصين. على العكس من ذلك، فهو يوفر لها مصدراً أمناً لإمدادات الطاقة، رغم أن هذا الخيار يأتي بتكلفة بيئية مرتفعة.

2.1 تحول الطاقة والآفاق المستقبلية للفحم في الصين

اعترافاً بالتكلفة البيئية المتزايدة للفحم، تعهد الرئيس الصيني في شهر سبتمبر 2020 بأن تصل البلاد إلى ذروتها في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وأن تصل إلى حياد الكربون بحلول عام 2060. وهناك العديد من خرائط الطريق والسيناريوهات لتحقيق الحياد الكربوني في الصين، كما هو الحال في العديد من دول العالم، حيث لا يوجد مخطط واحد حول كيفية الوصول إلى هدف صافي انبعاثات صفرية. وبالنظر إلى أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الصين هو التخلص التدريجي من الفحم ، فإن القضايا الرئيسية في السيناريوهات المختلفة لتحقيق الحياد الكربوني هي مدى سرعة الصين في القيام باستبدال الفحم بطاقة الرياح والطاقة الشمسية، والدور الذي ستلعبه الطاقة النووية، وبدرجة أقل الطاقة المائية. ووفقاً لدراسة جامعة Tsinghua، سيشكل الفحم حصة تتراوح ما بين 35% إلى 48% من مزيج الطاقة في الصين في عام 2030، تنخفض لنحو 5% إلى 35% بحلول عام 2050، في مقابل ارتفاع حصة مصادر الطاقة غير الأحفورية بشكل ملحوظ.

2. النفط كنقطة ضعف جيوسياسية بالنسبة للصين

ارتفع طلب الصين على النفط بمقدار 10 أضعاف تقريباً بين عامي 1980 و 2020، وشكل نسبة تصل إلى 40% من النمو في إجمالي الطلب العالمي على النفط منذ عام 2000. يُستهلك نحو 60% من النفط في الصين في قطاع النقل، يليه قطاع البتروكيماويات والصناعات الأخرى بنسبة 16%، بينما يستحوذ قطاع المباني على نسبة 8%، وتبلغ حصة النفط المستخدم في توليد الكهرباء نحو 1% فقط. وعلى الصعيد العالمي، تستهلك الدول في المتوسط نسبة 55% من النفط في قطاع النقل، في حين يستحوذ قطاع البتروكيماويات والصناعات الأخرى على

نسبة تبلغ 18%، وتوليد الكهرباء 6%. هذا وترتبط سرعة ارتفاع استهلاك النفط في الصين بالتنمية الاقتصادية للبلاد وزيادة الطلب على وقود النقل في السيارات والطائرات والشاحنات. لكن حصة النفط في مزيج الطاقة المستهلكة في الصين تبلغ 18%، وهو مستوى منخفض مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 34%، ويعود ذلك جزئياً إلى وجود أقل من 200 مركبة لكل 1000 شخص في الصين، مقارنة بأكثر من 800 مركبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وما يتراوح بين 400 إلى 600 مركبة في أوروبا. في الوقت نفسه، تُستخدم شبكات السكك الحديدية الصينية (التي تعمل بالكهرباء) لأغراض الشحن، مما يحد من الطلب المتزايد على النفط. وبالمثل، على الرغم من استخدام النفط في صناعة البتروكيماويات، يُستخدم الميثانول والفحم في الصين أيضاً كمواد وسيطة أساسية، مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع الطلب على النفط.

وبرغم المشار إليه أعلاه، فقد ارتفع طلب الصين على النفط بشكل سريع، مما وضعها أمام تحديين رئيسيين. **أولهما**، ساهم النفط بنسبة 15% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة في الصين خلال عام 2019، ارتفاعاً من حوالي 13% في عام 2010، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، كما يساهم استخراج النفط في تلوث المياه واستنفاد مواردها. **ثانيهما**، على الرغم من أن الإنتاج الصيني من النفط يعادل تقريباً إنتاج العراق الذي يبلغ نحو 4 مليون ب/ي، فقد تجاوز الطلب بشكل ملحوظ الإمدادات المحلية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الواردات، مع تنامي المخاوف بشأن أمن الطاقة، حيث بلغ متوسط واردات الصين من النفط الخام أكثر من 10 مليون ب/ي منذ عام 2019، أي ما يعادل تقريباً إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية وفي روسيا، ***كما يوضح الشكل (3)***.

الشكل (3)
الانتاج المحلي وواردات الصين من النفط الخام، خلال الفترة (2000 – 2020)
(مليون ب/ي)

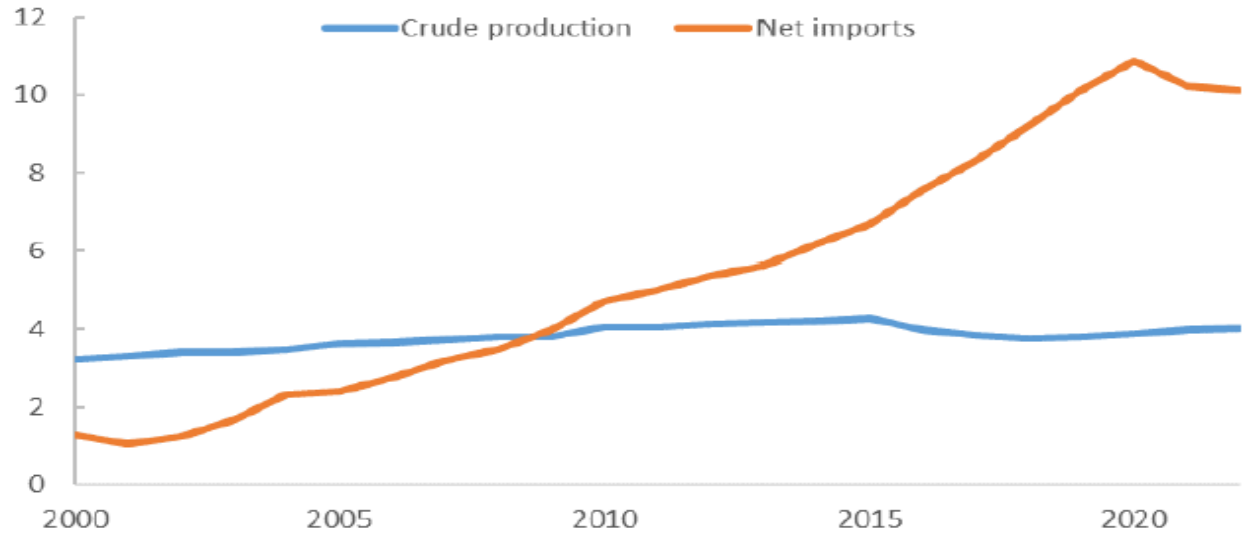

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء والجمارك الصينية.

سعت الصين على مر الأعوام إلى التخفيف من نقاط الضعف المرتبطة بالنفط المستورد والتي تشمل: تأثير أسعار النفط المرتفعة على الاقتصاد الصيني، وانقطاع الإمدادت الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو تضرر البنية التحتية في الدول المصدرة الرئيسية لها أو في نقاط الاختناق البحرية، فضلاً عن الحظر أو العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية مثل تلك المفروضة على كل من إيران وفنزويلا وروسيا. و كانت الاستجابات لهذه المخاوف متعددة الأوجه. فعلى جانب الطلب، اهتمت الصين بزيادة كفاءة الطاقة وكذلك كفاءة المركبات، وشجعت سكانها على استخدام وسائل النقل العام، وعززت من أسطول المركبات الكهربائية. أما على جانب العرض، فقد هدفت إلى دعم الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر وارادات النفط، وبناء احتياطيات استراتيجية، بما يتماشى مع توجيهات وكالة الطاقة الدولية للدول للاحتفاظ بمتوسط 90 يوم من التغطية الآجلة.

كجزء من سعي الصين لضمان أمن الطاقة، استثمرت الشركات الصينية في استكشاف وإنتاج النفط خارج البلاد، بينما عرضت الحكومة الصينية على الدول المنتجة قروضاً قامت بسدادها بالنفط. وأصبح التجار الصينيون أكثر نشاطاً في أسواق النفط الدولية ، مما أدى إلى تحسن التدفقات وتقليل مخاطر الأسعار. وفي محاولة لتعزيز قوة التسعير العالمية للصين،

أطلقت الصين مؤخراً معياراً مرجعياً للعملة الصينية يطلق عليه أسم Renminbi (RMB)، كما سعت الشركات الصينية إلى استخدام العملة الصينية في التداول. وأخيراً، اتجهت الصين نحو تأميم سلاسل التوريد الخاصة بها، من خلال الاعتماد بشكل متزايد على التجار الصينيين والأساطيل التجارية وشركات التأمين الصينية.

واستمر استهلاك النفط في الصين في النمو بوتيرة سريعة رغم من تدابير جانب الطلب. وقد شكلت الواردات نسبة تصل إلى 75% من إجمالي إمدادات النفط في الصين في عام 2022. تستورد الصين النفط من ما يزيد عن 40 دولة، وتمكنت من الحد من حصة إمدادات دول الشرق الأوسط بحوالي 50% أو أقل من إجمالي وارداتها، ***كما يوضح الشكل (4)***.

الشكل (4)
واردات الصين من النفط وفقاً للمصدر، خلال الفترة (2012 – 2022)
(% من الإجمالي)

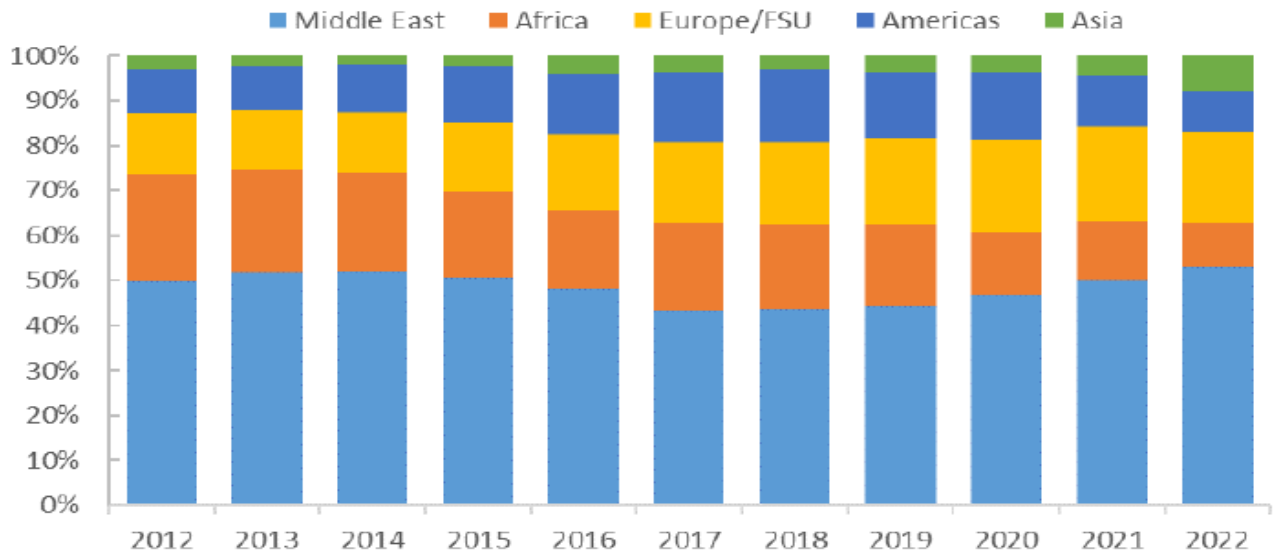

المصدر: الجمارك الصينية.

مع ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود مصدر واحد يمثل أكثر من 20% من إجمالي واردات الصين من النفط، فإن أكبر 5 مصدرين للصين هم: روسيا والمملكة العربية السعودية والعراق وعمان والإمارات العربية المتحدة – يستحوذون على ما يقرب من ثلثي إجمالي واردات الصين. أربعة من هؤلاء الخمسة مصادر الرئيسية تقع في منطقة الشرق الأوسط، ***كما يوضح الشكل (5)***.

الشكل (5)
واردات الصين من النفط وفقاً لأكبر عشرة مصادر، خلال الفترة (2012 – 2022)
(مليون ب/ي)

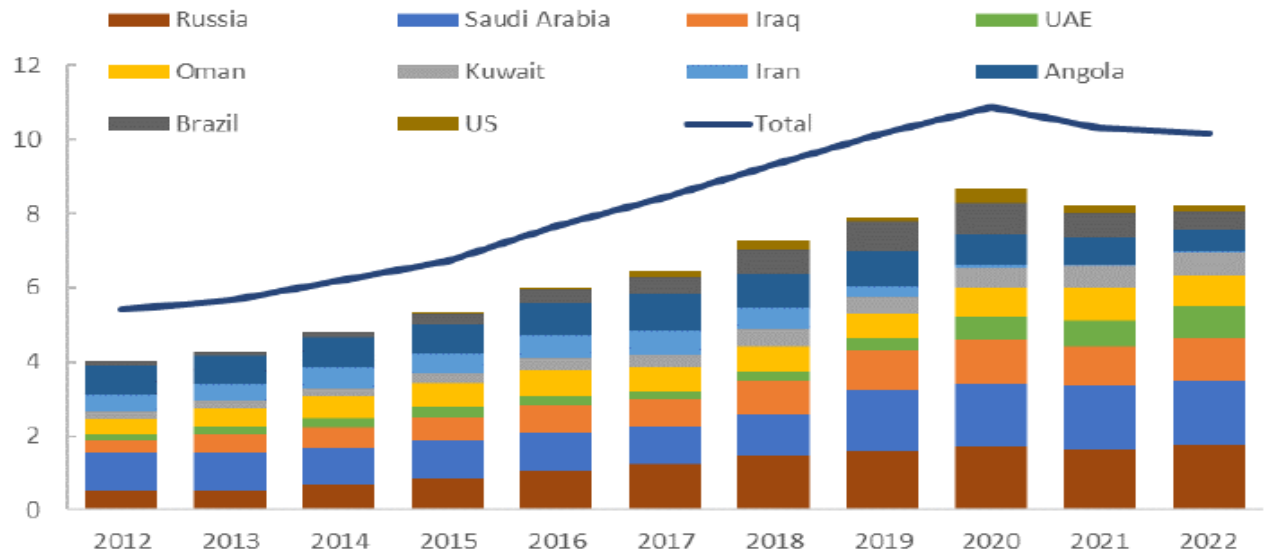

ملاحظة: من المحتمل أن تقلل بيانات الجمارك الصينية من واردات النفط من إيران وفنزويلا منذ عام 2020، كما يحتمل أن تقلل من الواردات الروسية منذ عام 2022، حيث تسببت العقوبات المفروضة على تلك الدول إلى الإبلاغ الخاطئ عن وجهة صادراتها من النفط الخام.

المصدر: الجمارك الصينية.

وعند النظر إلى واردات النفط الصينية، فإن الإحصاءات الرسمية لا تظهر كافة مصادر تلك الواردات، حيث تتمتع مصافي التكرير الصينية بإمكانية الوصول إلى النفط الخام الخاضع للعقوبات (من إيران وفنزويلا وروسيا)، والذي يتم تقديمه عادة بسعر مخفض. كما قامت الصين بتأمين إمدادات نفطية برية عبر خطوط أنابيب من روسيا وآسيا الوسطى (كازاخستان) في محاولة للحد من اعتمادها على التدفقات المنقولة بحراً والنقاط الخانقة في كل من مضيق هرمز ومضيق ملقا. ولكن خطوط الأنابيب تنقل أقل من 10% من الواردات، مما يترك تدفقات النفط في الصين محمولة بحراً بشكل كبير. وتعمل الصين أيضاً على تنويع طرق نقل الواردات البحرية عبر البحر الشمالي على طول الساحل القطبي الروسي الذي يمكن الناقلات من التحرك من محطات التصدير في Murmansk وشبه جزيرة Yamal إلى موانئ المحيط الهادئ الصينية دون المرور عبر نقاط الاختناق البحرية، بما في ذلك قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق ملقا، كما يقلل من أوقات الشحن إلى النصف تقريباً. ويعد طريق البحر الشمالي جاذب

لصادرات الغاز الطبيعي المسال من روسيا إلى الصين، لكن استخدامه لا يزال مقيداً بظروف الطقس وتكاليف التسليم المرتفعة، ولا تزال تدفقات النفط عبر طريق بحر الشمال محدودة أيضاً.

1.2 الصين لا تزال أكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط، رغم التباين الكبير في توقعات الطلب

تعتمد السيناريوهات المختلفة للطلب على النفط على عوامل الاقتصاد الكلي – الهيكل الاقتصادي الأوسع الذي يحدد الطلب على الوقود الصناعي ونمو الدخل، مما يؤثر على القدرة على السفر وشراء السلع الاستهلاكية – وعلى السياسات الخاصة بالقطاع. ويعد التوسع في إنتاج السيارات الكهربائية أمراً هاماً بشكل خاص، نظراً لأنه سيحدد مدى سرعة التخلص التدريجي من محركات الاحتراق الداخلي (التي تستهلك الغازولين، والتي تمثل حوالي 20% من إجمالي طلب الصين على النفط). وبالمثل، فإن مدى دعم السياسات الحكومية للابتعاد عن الشحن البري إلى السكك الحديدية (التي تعتمد على النقل الكهربائي) أو النقل المائي، وكذلك الابتكار في المركبات التي تعمل بخلايا الوقود أو تحويل الشاحنات الثقيلة إلى العمل بالكهرباء، سيؤثر على الطلب على الديزل. كما أن المواد الأولية المختلفة للبتروكيماويات وزيادة إعادة تدوير المواد ستحدد أيضاً المستوى الذي يصل فيه الطلب على النفط إلى ذروته ومدى سرعة انخفاضه. وعلى سبيل المثال، تتوقع شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، أكبر شركة نفط وغاز مملوكة للدولة في الصين، أن يبلغ الطلب في قطاع النقل ذروته خلال الفترة (2026 – 2027)، لكن استخدام المواد الكيميائية والطلب في قطاع الطيران سيستمران في النمو حتى ثلاثينيات القرن الحالي. هذه القضايا تستحق المزيد من التحليل، ولكنها خارج نطاق هذا التقرير.

هذا وتشير غالبية السيناريوهات المختلفة لمؤسسات الطاقة إلى أن الطلب الصيني على النفط سيستمر في النمو خلال العقد المقبل، حيث سيتراوح ما بين نحو 14 إلى 17 مليون ب/ي (تتوقع بعض المؤسسات انخفاض الطلب عن مستوى عام 2021 البالغ 15 مليون ب/ي). وتؤدي مسارات خفض الانبعاثات الأكثر طموحاً إلى انخفاض الطلب إلى نحو 10 مليون ب/ي في عام 2040 ونحو 6 مليون ب/ي بحلول عام 2050. وبشكل مختصر، في حين أن معظم السيناريوهات المستقبلية تتفق على أن الطلب الصيني على النفط يظل ثابتاً أو يرتفع بشكل هامشي خلال العقد القادم، إلا أنه قد ينخفض بين عامي 2030 و 2050 بحد أدنى يبلغ نحو 2 مليون ب/ي أو بحد أقصى يصل إلى 10 مليون ب/ي.

تؤثر سيناريوهات الطلب المختلفة على واردات الصين، ولكن بافتراض انخفاض إنتاج النفط في الصين خلال الفترة حتى عام 2050، حتى عند الحد الأدنى من احتياجات الطلب، ستظل الصين مستورداً للنفط. ووفقاً لجميع سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية، ستكون الصين أكبر دولة مستهلكة ومستوردة في العالم. في حين تشير توقعات Shell's Sky 2050 المبنية على أساس هدف الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 والحد من الاحترار العالمي على 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، إلى أن الصين ستصبح مصدراً صافياً للنفط الخام في عام 2050.

2.2 قائمة أصغر من الموردين – نقطة ضعف أم زيادة نفوذ؟

فيما يتعلق بمصادر واردات النفط، تتوقع العديد من السيناريوهات المستقبلية ارتفاع حصة دول منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الصادرات العالمية. ويمكن أن تنمو الصادرات من البرازيل، بينما تنخفض صادرات بعض الدول الأخرى في أمريكا الوسطى والجنوبية. كما يتوقع أن تنخفض الصادرات من إفريقيا، حيث تستهلك الدول المنتجة الجزء الأكبر من إنتاجها محلياً، ويتوقع أن يتباطأ نمو إنتاج وصادرات النفط الخام الروسية على نطاق واسع قبل أن تنخفض. وبناء على ما تقدم، ستظل واردات الصين من النفط مرتبطة بشكل وثيق بمنطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، مما يشير إلى أن نقاط الاختناق البحرية في مضيق هرمز ومضيق ملقا ستظل كبيرة.

هذا وتعمل الصين بالفعل على تطوير القدرات البحرية والتواجد في الموانئ العالمية. كما أنها تبني أسطولاً تجارياً للتخفيف من نقاط الضعف المرتبطة بالعقوبات المالية الأمريكية. في الوقت نفسه، مع تنامي نفوذ الصين في الحوكمة العالمية وتجارة الطاقة، وبالنظر إلى أهمية التجارة من الشرق الأوسط إلى آسيا، ستظهر الأعوام القليلة القادمة ما إذا كانت الصين سترغب في العمل كمزود أمني لطرق الشحن العالمية بالنسبة للسلع الأخرى، وليس فقط النفط والغاز، حيث من المرجح أن تظل الصين معتمدة على المواد الأساسية من مجموعة متنوعة من الدول. علاوة على ذلك، إذا اختارت الصين اتخاذ موقف أكثر نشاطاً في تأمين التدفقات البحرية، فهل ستختار القيام بذلك في سياق المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، أو الاتفاقات الثنائية مع القوى البحرية الأخرى، أو من جانب واحد؟

3.2 لاعب هام في أسواق المنتجات النفطية؟

في حين أن الصين لا تزال عرضة لصدمات إمدادات النفط الخام، فقد قامت ببناء قدرة كبيرة في عمليات التكرير، مما يجعلها مكتفية ذاتياً تقريباً من المنتجات النفطية. وبينما تستورد الصين بعض المنتجات النفطية، فإنها تستورد بشكل أساسي المواد الأولية البتروكيماوية مثل (النافثا، غاز البترول المسال، الإيثان). وتأتي طاقتها التكريرية المحلية حالياً في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة وستظل محتفظة بهذه المكانة وفقاً لمختلف السيناريوهات المستقبلية، ومع استمرار الصين في إضافة مصافي جديدة، فإنها تواجه فائضاً من المنتجات النفطية وربما البتروكيماويات. نتيجة لذلك، ستظل الصين لاعباً مهماً في أسواق المنتجات النفطية المكررة.

تتضمن سياسات الصين الحالية جهوداً للحد من إضافات قدرات التكرير الجديدة وخفض صادرات المنتجات تدريجياً، مع التركيز بدلاً من ذلك على إنتاج الكيماويات والبتروكيماويات لتلبية الاحتياجات المحلية. ولكن إذا عكست الصين سياساتها الحالية واستمرت، أو حتى زادت صادراتها من المنتجات النفطية و/ أو المواد الكيميائية، فسوف تدخل في منافسة مباشرة مع المملكة العربية السعودية التي تزيد صادراتها العالمية من المنتجات والمواد الكيميائية، وكذلك مع الهند. وبما أنه من المتوقع أن تستهلك الدول الأفريقية المزيد من المنتجات النفطية، يمكن شحن الصادرات الصينية إلى مناطق أبعد من أسواق التصدير الحالية، والتي تتركز أساساً في المشترين من آسيا، وبالتالي يمكن أن تتغير خارطة تجاره النفط العالمية، حيث ستصبح الصين مستورداً كبيراً للنفط الخام ومصدراً للمنتجات والبتروكيماويات إلى أسواق جديدة.

عقب الأزمة الروسية الأوكرانية والعقوبات المرتبطة بها – وبعد الاضطرار إلى الرد على الأقسام المالية المتعلقة بالتجارة مع إيران وفنزويلا – تتطلع الصين إلى التخفيف من التأثير المحتمل للعقوبات التي قد تفرض عليها من خلال مجموعة من الإجراءات الدبلوماسية والسوقية. وفي هذا السياق، قامت الصين بالفعل ببناء غطاء كبير من النفط الخام، حيث لديها القدرة على تقنين الإمدادات محلياً واستبدال الوقود، مما يشير إلى أنه في حالة انقطاع إمدادات النفط الخام (أو حتى الارتفاع الحاد في الأسعار)، فإن الصين لديها أدوات لتخفيف الأثر على اقتصادها. هذا ومن شأن حدوث انقطاع طويل في إمدادات النفط الخام أن يؤثر سلباً على الاقتصاد الصيني، لكن من غير المرجح أن يوقفه.

3. الغاز الطبيعي - وقود للانتقال غير مؤكد بالنسبة للصين

الغاز هو الوقود الأحفوري الأسرع نمواً في الصين، حيث يعتبر وقوداً نظيفاً وجزءاً كبيراً من تحول الطاقة في البلاد بعيداً عن الفحم. يذكر أنه في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمثل الغاز ما يقرب من 25% من مزيج الطاقة ويستخدم في الغالب في توليد الكهرباء وقطاع الصناعة. أما في الصين، فقد بلغت حصة الغاز نحو 9% من مزيج الطاقة في عام 2022، ويتركز استخدامه بشكل رئيسي في القطاعات الصناعية والتجارية. هذا وقد استحوذ الطلب الصناعي في عام 2020 على نسبة 37% من إجمالي استهلاك الغاز في الصين، في حين بلغت نسبة الغاز المستخدم في توليد الكهرباء 16% وفي الصناعات الكيماوية 9%، وفقاً لإدارة الطاقة الوطنية الصينية، ***كما يوضح الشكل (6)***.

الشكل (6)
استهلاك الغاز في الصين، خلال الفترة (2000 – 2022)
(مليار متر مكعب)

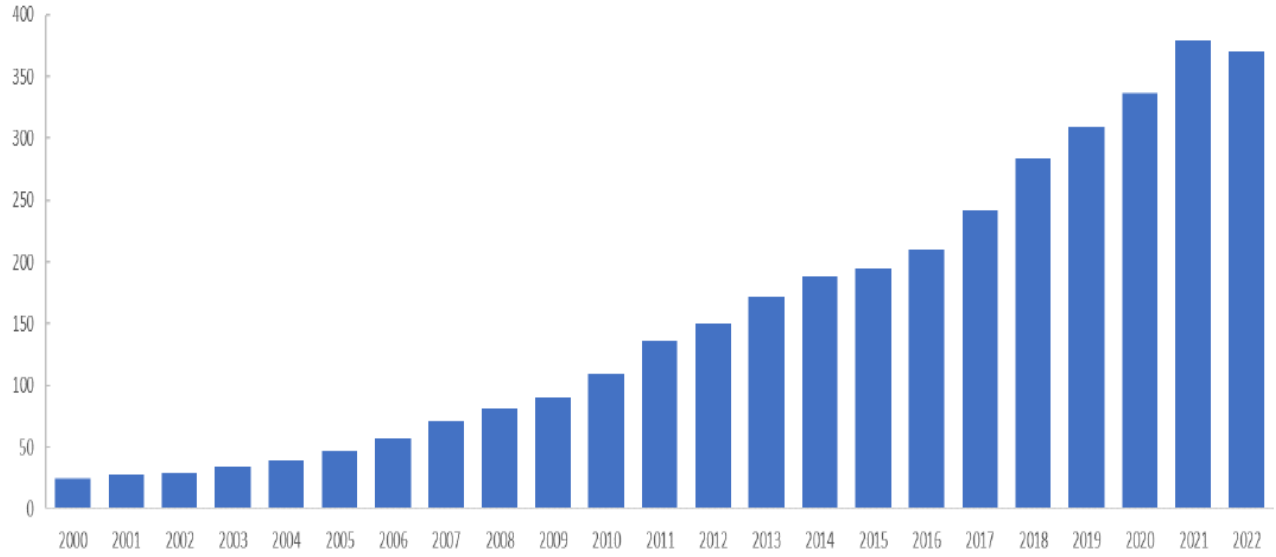

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء والجمارك الصينية ومعهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

وعلى الرغم من أن الصين تُعد رابع أكبر منتج للغاز في العالم، فقد فشل نمو العرض المحلي في مواكبة الطلب المتزايد، مما أدى إلى ارتفاع وارداتها لتشكل نسبة 41% من إجمالي الطلب على الغاز في الصين خلال عام 2022. سعت الصين إلى الحفاظ على إنتاج الغاز المحلي وتوسيعه في محاولة منها للحد من الاعتماد الدولة على الواردات، وبذلت جهوداً لتطوير طرق إمداد الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب بالإضافة إلى جذب تدفقات الغاز الطبيعي المسال.

يذكر أنه حتى عام 2017، كانت تدفقات الغاز الطبيعي المسال والغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب إلى الصين متساوية تقريباً، إلا أن التحول من استخدام الفحم إلى الغاز خلال الفترة (2017 – 2018) أدى إلى زيادة سريعة في واردات الغاز الطبيعي المسال لتلبية ارتفاع الطلب على المدى القصير. علاوة على ذلك، أدت جهود الصين لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الغاز أيضاً إلى زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال. هذا ومن المقرر أن يساهم خط أنابيب غاز سيبيريا القادم من روسيا والذي بدأ خلال عام 2019، في تزويد الصين بما يصل إلى حوالي 38 مليار متر مكعب خلال الفترة (2025 – 2026)، مما سيعيد تدريجياً موازنة حصة الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب في إجمالي التدفقات الواردة، ***كما يوضح الشكل (7)***.

الشكل (7)
إمدادات الغاز في الصين، خلال الفترة (2010 – 2022)
(مليار متر مكعب)

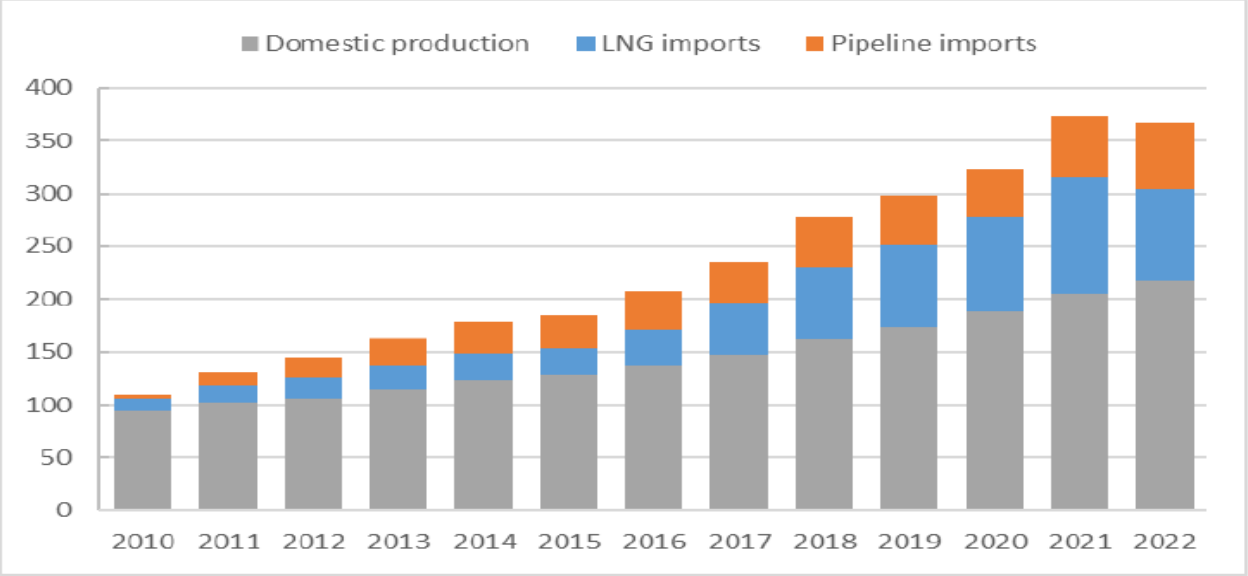

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء ومعهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

تتركز إمدادات الغاز إلى الصين من عدد صغير من الموردين، حيث تأتي بشكل رئيسي من آسيا (واردات الغاز الطبيعي المسال) وآسيا الوسطى، التي تُعد مصدراً لمعظم تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب الصينية، ***كما يوضح الشكل (8)***.

الشكل (8)
واردات الصين من الغاز وفقاً للمصدر، خلال الفترة (2010 – 2021)
(مليار متر مكعب)

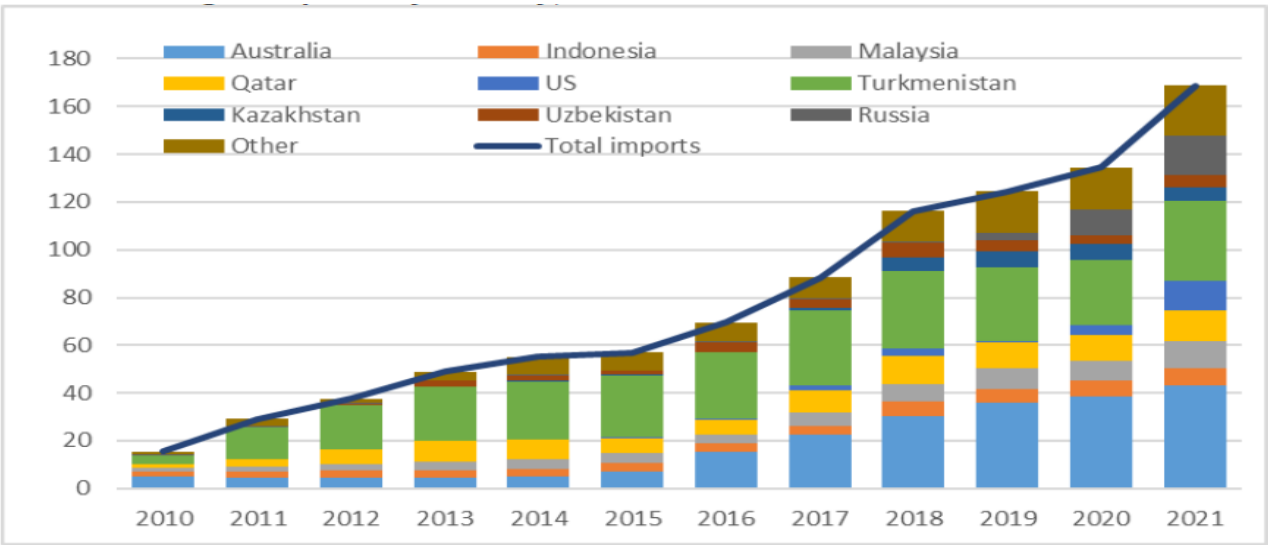

ملاحظة: تشـمل كلاً من الواردات عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسـال، وقد توقفت الجمارك الصـينية عن الإبلاغ عن واردات خطوط الأنابيب وفقاً للمصدر منذ عام 2022.

المصدر: الجمارك الصينية.

بينما تتطلع الصين إلى التخلص التدريجي من استخدام الفحم، ستزداد حاجتها إلى الغاز. ولكن حجم وسرعة تحول الوقود إلى الغاز غير مؤكد، وسيعتمد ذلك على عدد من العوامل من أهمها: **أولاً**، مدى بقاء الفحم جزءاً من مزيج الطاقة المستهلكة مع تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) التي من شأنها الحد من الانبعاثات. **ثانياً**، السرعة التي يتم بها نشر مصادر الطاقة المتجددة، لا سيما في قطاع توليد الكهرباء. **ثالثاً**، مدى توافر الغاز وقدرته على المنافسة من حيث التكلفة.

شجعت الصين في خطتها الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020) التحول من الفحم إلى الغاز في الاستخدام الصناعي والسكني كوسيلة للتخلص التدريجي من الفحم، وهو ما أدى إلى زيادة حادة في استخدام الغاز. وإذا تم تشجيع استبدال الوقود، فمن المتوقع أن يستمر نمو الطلب السكني والصناعي على الغاز في المستقبل، ***كما يوضح الشكل (9)***.

الشكل (9)
استهلاك الغاز في الصين وفقاً للقطاع، خلال الفترة (2010 – 2020)
(مليار متر مكعب)

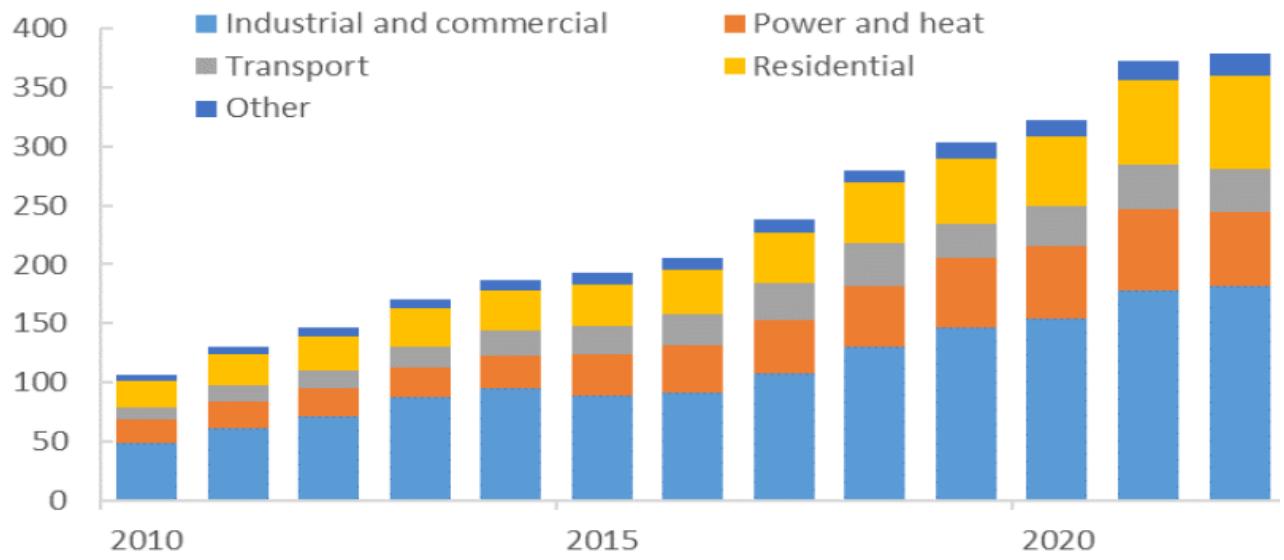

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء في الصين ومعهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

ومن المرجح أن يلعب الغاز دوراً أكبر للمساعدة في التعامل مع انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة، لكن مدى زيادة الطلب سيعتمد على استخدام الفحم لدعم مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة، وهو ما تفضله الصين حالياً. ويمكن للصين استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الأسمنت وكمدخل لإنتاج الهيدروجين (باستخدام CCUS). وتعتمد سرعة التحول إلى الغاز أيضاً على الإمدادات والتكلفة: حيث دعا تقرير العمل الحكومي لعام 2023، على سبيل المثال، إلى "التحكم الصارم" في التحول من استخدام الفحم إلى الغاز بسبب المخاوف بشأن أمن الإمدادات، ولكن من غير الواضح ما إذا كان استبدال الوقود سوف يتم تشجيعه مرة أخرى عندما تنخفض أسعار الغاز أو عندما تصبح الإمدادات أكثر أماناً.

وعلى الرغم من أوجه عدم اليقين المشار إليها أعلاه بشأن طلب الصين على الغاز، تشير العديد من السيناريوهات المستقبلية إلى ارتفاع طلب الصين على الغاز خلال العقد القادم من نحو 366 مليار متر مكعب في عام 2022 إلى ما بين 550 و 620 مليار متر مكعب في عام 2030، ويبلغ ذروته بحلول عام 2040. هذا ومن غير المرجح أن تتجاوز حصة الغاز في مزيج الطاقة المستهلكة في الصين 15%.

في هذا السياق، تعتبر توقعات وكالة الطاقة الدولية متحفظة بشكل استثنائي فيما يتعلق بالطلب المستقبلي على الغاز في الصين، حيث تقدر أن يبلغ ذروته عند حوالي 440 مليار متر مكعب في عام 2030. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يبلغ الإنتاج المحلي في الصين ذروته عند حوالي 300 مليار متر مكعب في منتصف عام 2030، وستصبح الصين معتمدة بشكل متزايد على الواردات حتى عام 2050. ومن المتوقع أن تأتي معظم الزيادة في واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية وقطر. وفي الوقت نفسه، يتوقع أيضاً انخفاض تدفقات الغاز الطبيعي المسال من استراليا بعد عام 2030. وستواصل الصين استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي، غير أن هذه الواردات ستكون مقيدة بالعقوبات المفروضة على وصول روسيا إلى التكنولوجيا والتمويل اللازمة لمشروعات الغاز الطبيعي المسال الجديدة حتى عام 2030، ***كما يوضح الشكل (10)***.

الشكل (10)

التغير في صافي تجارة الغاز الطبيعي وفقاً لسيناريو السياسات المعلنة (STEPS) وسيناريو التعهدات المعلنة (APS) لوكالة الطاقة الدولية، خلال الفترة (2021 – 2050)

(مليار متر مكعب)

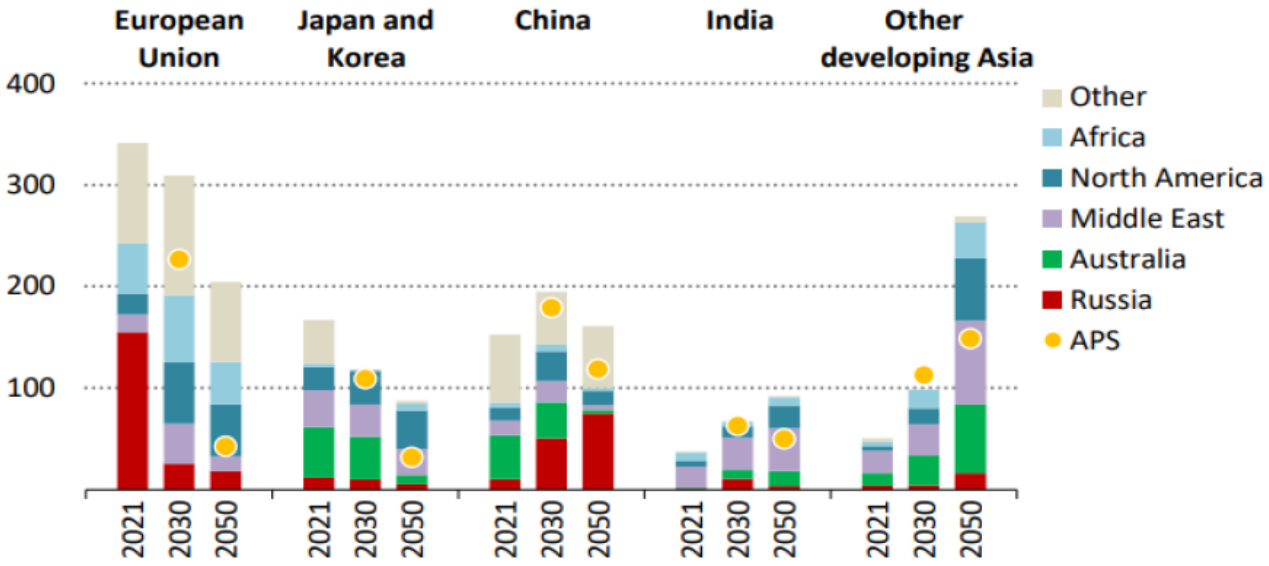

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من رغبة الصين في تنويع مصادر وارداتها من الغاز، بناءً على التوقعات الخاصة بالإنتاج العالمي المستقبلي والتعاقدات الحالية للصين، فإنها ستعتمد على عدد صغير من مصدري الغاز: حيث يتوقع أن تأتي إمدادات الغاز الطبيعي المسال بشكل رئيسي من أستراليا وقطر والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ***كما يوضح الشكل (11)***.

الشكل (11)
عقود استيراد الغاز الطبيعي المسال الصينية وفقاً للدولة، خلال الفترة (2016 – 2040)
(مليار متر مكعب)

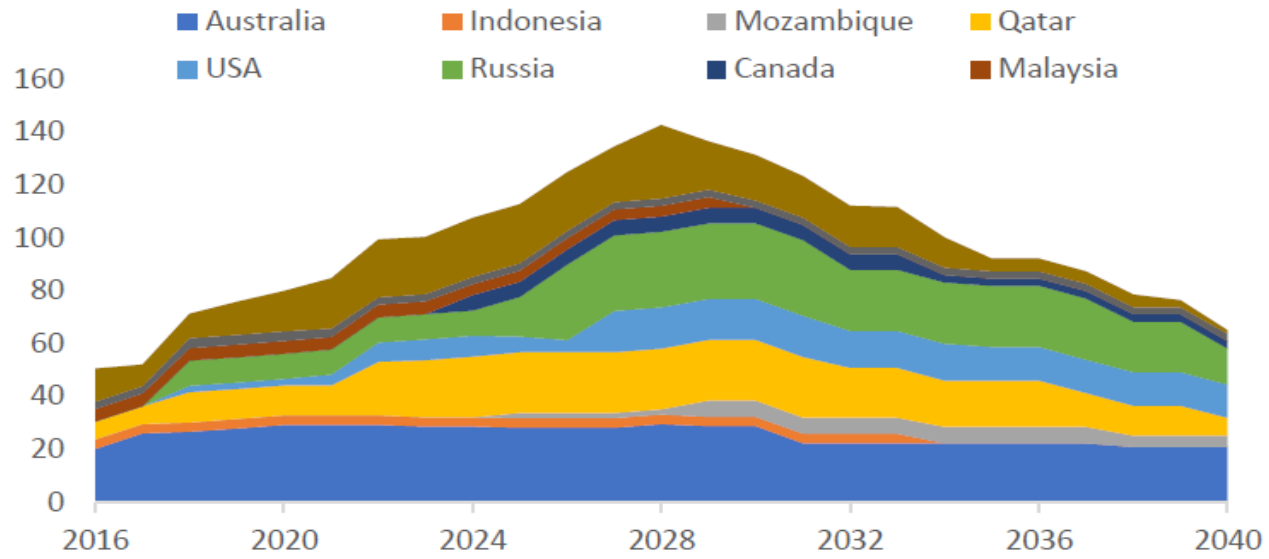

المصدر: Nexant WGM, OIES.

هذا وتتفاوض الصين وروسيا على صفقة لخط الأنابيب (Power of Siberia 2) والتي إذا تم إبرامها، ستعني أن تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى الصين ستهيمن عليها روسيا إلى جانب تركمانستان، ومن المتوقع أن تصل الواردات من روسيا وحدها إلى أكثر من 100 مليار متر مكعب في ثلاثينيات القرن الحالي. واعتماداً على توقعات الطلب وحجم الغاز الطبيعي المسال المتدفق من روسيا إلى الصين، سوف تمثل روسيا ما يقرب من ثلث إجمالي واردات الصين. في الوقت نفسه، من المرجح أن يؤدي عدم إبرام هذه الصفقة إلى زيادة اعتماد الصين على واردات الغاز الطبيعي المسال، والذي قد لا يكون هو الخيار المثالي بالنسبة لها من منظور جيوسياسي، بالنظر إلى الدول المصدرة.

ومع ذلك، فإن الجغرافيا السياسية ليست هي العامل الوحيد الذي يحدد صفقات توريد الشركات الصينية. فعلى الرغم من إدراكهم الواضح لأهداف الحكومة الصينية واستراتيجياتها – وخطر التعرض للعقوبات – إلا أن عقودهم تستند إلى اعتبارات تجارية. على سبيل المثال، خلال عامي 2021 و 2022، وقع المستثمرون الصينيون أكثر من 20 مليون طن من عقود توريد الغاز الطبيعي المسال الجديدة مع شركات الطاقة الأمريكية. ونظراً لأن العديد من هذه العقود مرتبطة بمركز Henry Hub الأمريكي، فهي جذابة جداً من الناحية التجارية.

بناء على ما تقدم، فإن توقعات طلب الصين على الغاز هي غير مؤكدة إلى حد كبير، فبينما من المتوقع أن ينمو استخدامه، فإن السرعة والنطاق سيعتمدان على السياسات والأسعار. لكن جميع السيناريوهات تشير إلى أن الصين ستظل مستورداً عالمياً كبيراً. في الوقت نفسه، سيظل الغاز يمثل حصة صغيرة من استخدامات الطاقة الأولية في الصين، وسيؤثر أي انقطاع للغاز على الاقتصاد الصيني – وخاصة القطاع الصناعي – لكن توفر الفحم يمكن أن يعوض بعض هذا التأثير ويحد من أي ضرر معوق للنشاط الاقتصادي. أما فيما يخص الإمدادات، لا يزال إنتاج الغاز المحلي في الصين يستحوذ على ما يقرب من نصف احتياجاتها، بينما يأتي النصف الآخر من تدفقات خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال المنقولة بحراً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنويع التدفقات وزيادة مخزونات الغاز، كما هو الحال بالنسبة النفط، فإن وجهة نظر الصين بشأن أمن إمدادات الغاز سوف تعتمد على التوقعات بقدر ما تعتمد على ديناميكيات السوق، وسيكون لذلك تداعيات على الجغرافيا السياسية للنفط والغاز.

4. التداعيات الجيوسياسية

في حين أن انقطاع إمدادات النفط والغاز قد لا يوقف الاقتصاد الصيني، لا يزال احتمال فرض عقوبات يلوح في الأفق لصناع القرار في الصين. وعلى الرغم من أن حصة النفط والغاز في مزيج الطاقة في الصين لا تزال أقل مما هي عليه في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن معظم السيناريوهات والتوقعات تقدر أنه خلال العقدين المقبلين، ستظل الصين أكبر دولة مستوردة للنفط والغاز على مستوى العالم، وهو ما ينطوي على مخاطر حقيقية ومتصورة بالنسبة للصين، خاصة وأن التوقعات تشير إلى أن الصين ستعتمد بشكل متزايد على عدد قليل من الموردين: ستأتي معظم واردات الصين من النفط بشكل رئيسي من المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من البرازيل وربما إيران، بينما سيتم استيراد الغاز الطبيعي المسال بشكل أساسي من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وقطر وروسيا التي ستكون أيضاً مصدر رئيسي لواردات الصين من الغاز الطبيعي المنقول عبر خطوط الأنابيب، جنباً إلى جنب مع تركمانستان. وفيما يلي سيتم تناول علاقات الصين مع دول منطقة الشرق الأوسط وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

1.4 أمن الطاقة هو أساس العلاقات بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط؟

كان التعاون في مجال الطاقة في صميم تعاون ومشاركة الصين مع دول الخليج العربي، ولكن على مر الأعوام، سعت الصين إلى موازنة عجزها التجاري مع منتجي النفط الرئيسيين من خلال تصدير السلع والاستثمار في المنطقة، مع توسيع علاقاتها التجارية لتشمل قطاعات إضافية بما في ذلك كل من التكنولوجيا النظيفة والرعاية الصحية والبنية التحتية والتكنولوجيا. وامتدت علاقات الصين مع إيران، لتشمل استكشاف وإنتاج النفط وتجارته، إلى جانب البنوك والاتصالات والرعاية الصحية. وبالمثل، تطورت العلاقات الصينية السعودية إلى حد كبير بسبب اعتماد الصين الكبير على النفط، وتعمقت مع سعي المملكة العربية السعودية لتأمين حصتها في السوق الصينية من خلال تنويع علاقاتها لتشمل الاستثمار في كلا من مصافي تكرير النفط المملوكة للدولة والمصافي الخاصة في الصين. في الوقت نفسه، سعت المملكة العربية السعودية لجذب استثمارات من الصين في مجال الصناعات النفطية اللاحقة والطاقات الجديدة.

تباين نطاق وعمق التعاون والمشاركة حسب الدولة، ولكن في عام 2016، أوضحت الصين إطار السياسة الإقليمية "1 + 2 + 3 "، مع كون الرقم "1" هو "جوهر" تجارة الطاقة وكذلك الاستثمارات في عمليات التنقيب والإنتاج (بشكل رئيسي في العراق إلى جانب إيران والإمارات العربية المتحدة) وفي الصناعات النفطية اللاحقة (في المملكة العربية السعودية). ولاستكمال ذلك، تشمل العلاقات "جناحين" هما إنشاء البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار. و "ثلاثة اختراقات" تشمل كل من الطاقة النووية والأقمار الصناعية والطاقات الجديدة. وبحلول عام 2016، أصبحت الصين أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط.

هذا وقد طورت الصين مصالح اقتصادية وتجارية في جميع أنحاء المنطقة. حيث لديها "شراكات استراتيجية شاملة" مع الجزائر ومصر وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. و"شراكات استراتيجية" مع كل من العراق والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر وتركيا. وفي هذا السياق، نظراً لأنه يتوقع زيادة العلاقات مع مصدري النفط الرئيسيين مثل المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، ومصدري الغاز الطبيعي المسال مثل قطر، فمن المرجح أن ترغب الصين في موازنة عجزها التجاري المتزايد وتوسيع التبعية المتبادلة من خلال علاقات تجارية واستثمارات إضافية.

2.4 الصين وروسيا - هل الطاقة وسيلة أم غاية؟

على عكس منطقة الشرق الأوسط، فإن علاقات الصين مع روسيا ليست قائمة بشكل أساسي على بالطاقة. وفي حين أن إمكانات الطاقة كانت واضحة منذ أن بدأ طلب الصين على النفط في الارتفاع في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كان التعاون في مجال الطاقة مقيداً بعدم الثقة المتبادل وكذلك الأولويات التجارية والاستراتيجية المختلفة. وخلال فترة التسعينيات، سعت روسيا إلى توسيع تعاونها في مجال الطاقة مع الصين، عندما كانت أسعار النفط منخفضة، لكن الصين كانت مترددة في الالتزام بخطوط أنابيب عابرة للحدود باهظة التكلفة. ومع ارتفاع واردات الصين في منتصف التسعينيات وتنامي مخاوفها بشأن الاعتماد على واردات النفط المنقولة بحراً، كانت روسيا غير راغبة في الالتزام بتكامل أعمق مع الصين. وكان النمو الاقتصادي للصين في تناقض مع الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها روسيا في ذلك الوقت، مما أدى إلى تنامي مخاوف روسيا بشأن نفوذ الصين المتنامي، خاصة وأن الصين بدأت تتطلع إلى تأمين خطوط أنابيب النفط والغاز من دول منطقة آسيا الوسطى، مما يوفر لتلك الدول طرق تصدير حيوية غير روسية.

ساهمت الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في حدوث تطور في العلاقات الصينية الروسية في مجال الطاقة، حيث أقرضت الصين شركات الطاقة الروسية ما يقارب 25 مليار دولار مقابل استكمال خط أنابيب شرق سيبيريا - المحيط الهادئ (ESPO) الذي ينقل النفط إلى الصين، مع توقيع عقد توريد للنفط لمدة 20 عام. وقد بدء تدفق النفط عبر خط الأنابيب في عام 2011، وكان له دور في تراجع التدفقات من منطقة الشرق الأوسط. ولكن كدليل على إحجام روسيا عن الاعتماد فقط على السوق الصينية، تم تمديد خط الأنابيب إلى ساحل المحيط الهادئ في عام 2013.

في الوقت نفسه ، كانت الصين وروسيا تتفاوضان بشأن مشروع خط أنابيب غاز ينطوي على تحديات اقتصادية. حيث تم توقيع عقد خط أنابيب Power of Siberia في مايو 2014، بعد عشر أعوام من المفاوضات وتم إبرامه جزئياً بسبب العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا عقب ضمها لشبه جزيرة القرم. وقد بدأ تشغيل خط أنابيب سيبيريا قبل الموعد المحدد في عام 2019، مع تصاعد التدفقات تدريجياً لتصل إلى القدرة الكاملة البالغة 38 مليار متر مكعب

في عام 2025. كما اتفقت الصين وروسيا أيضاً في عام 2022 على زيادة تلك القدرة بحوالي 10 مليار متر مكعب إضافية. ولا تزال المفاوضات جارية بين الطرفين حول خط أنابيب غاز بطاقة 50 مليار متر مكعب (Power of Siberia 2).

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية في عام 2022 إلى تنامي العلاقات في مجال الطاقة بين الصين وروسيا. وفي حال ما إذا اتفقت الصين وروسيا بالفعل على مشروع خط أنابيب الغاز Power of Siberia 2 – والذي قد يبدء تشغيله في أواخر العقد الحالي أو أوائل عام 2030 – ستصبح الصين معتمدة بشكل كبير على روسيا. وطالما استمرت العقوبات على روسيا، ستتمكن الصين من إعادة تصدير الغاز الروسي وستكون في وضع تفاوضي قوي مع باقي الموردين الرئيسيين. ولكن إذا ساءت علاقات روسيا مع الصين، فإن ميلها لاستخدام الطاقة كأداة جيوسياسية يمكن أن يصبح نقطة ضعف بالنسبة للصين.

3.4 الصين والولايات المتحدة الأمريكية ـ الفيل في الغرفة – the elephent in the room "قضية رئيسية واضحة يُتجنب مناقشتها أو الاعتراف بها"

بدأت واردات الصين من النفط والغاز من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متحفظ في عام 2015، يأتي ذلك قبل أن ترتفع خلال الفترة (2017 – 2018) ووصلت إلى مستويات قياسية في عام 2020. وبدأت بعض تدفقات الخام الأمريكي إلى الصين عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحظر عن تصدير النفط الخام، مما سمح لمصافي التكرير في الصين بتجربة مصدر إمدادات جديد. وبالمثل، بدأت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال إلى الصين في عام 2016، تزامناً مع بدء تشغيل محطة Cheniere's Sabine Pass، على الرغم من أن المبيعات الأمريكية إلى الصين كانت في الغالب فورية وليست من خلال عقود طويلة الأجل. وكما هو الحال مع روسيا، كان ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر كبير للطاقة متوافقاً مع رغبة الصين في تنويع وارداتها من النفط والغاز.

وفي شهر سبتمبر 2018، فرضت الصين تعريفات جمركية على الغاز الطبيعي المسال الأمريكي تزامناً مع الاضطرابات التجارية المتصاعدة بين الطرفين، وزادت الصين من هذه التعريفات في شهر يونيو 2019، قبل أن تفرض الصين رسوم جمركية على النفط الخام الأمريكي خلال سبتمبر 2019، مما أدى إلى انخفاض الصادرات الأمريكية إلى الصين، ***كما يوضح الشكل (12)، والشكل (13).***

الشكل (12)

واردات الصين من النفط الخام الأمريكي، خلال الفترة (2015 – 2022)

(ألف برميل/يوم)

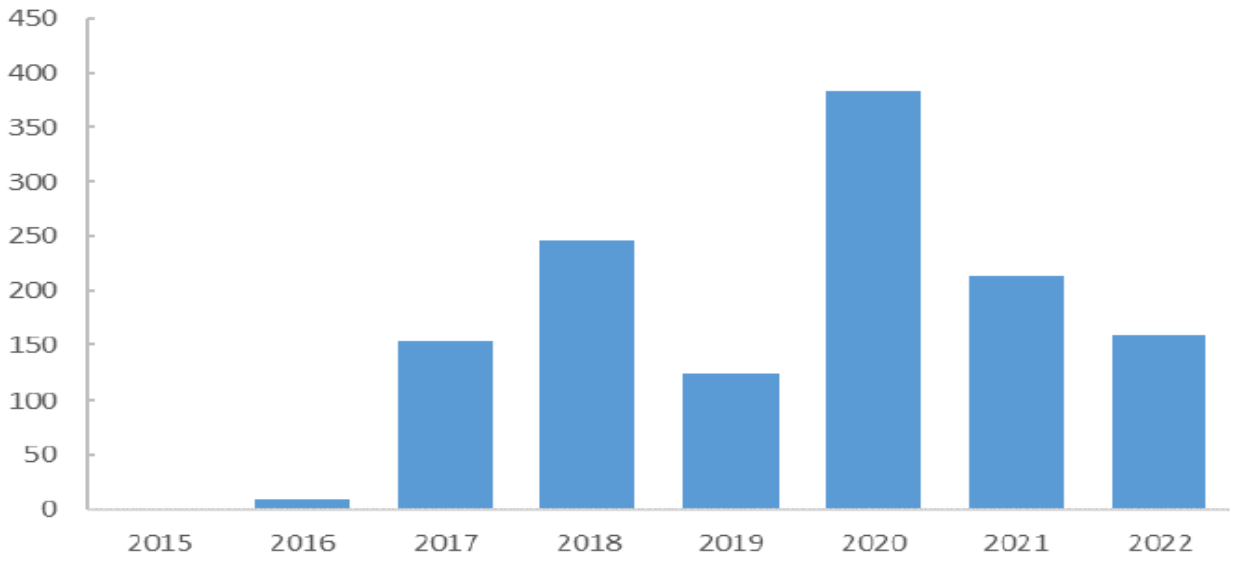

المصدر: الجمارك الصينية.

الشكل (13)

واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية وقطر وروسيا، خلال الفترة (2015 – 2022)

(مليار متر مكعب)

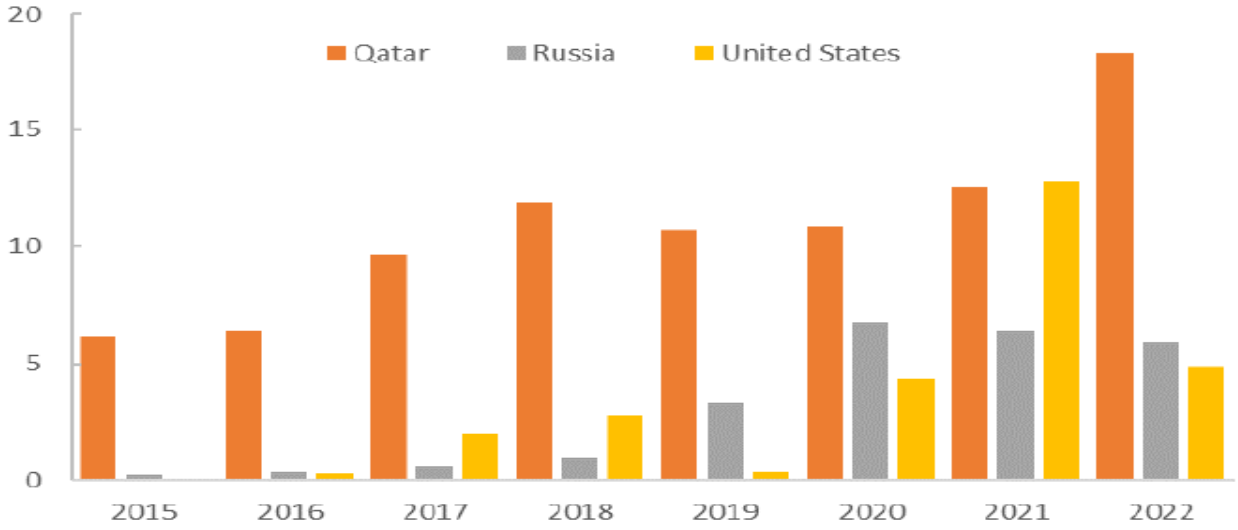

المصدر: الجمارك الصينية.

على الرغم من تصاعد التوترات بين الطرفين، كان هناك عدد من المبادرات لتعزيز علاقات الطاقة، وحدثت نقطة تحول في شهر فبراير 2020 عندما أصدرت الحكومة الصينية إعفاءات جمركية لعدد من المنتجات الأمريكية، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال.

ودعت اتفاقية التجارة للمرحلة الأولى التي تم توقيعها بين الطرفين فيما بعد، إلى قيام الصين خلال الفترة (2020 – 2021) بشراء ما قيمته 52 مليار دولار من منتجات الطاقة الأمريكية زيادة عن المستوى المسجل في عام 2017. لم تتحقق هذه الأهداف، ولكن تدفقات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين قد شهدت زيادة منذ ذلك الحين، ومن المقرر أن ترتفع بشكل أكبر نظراً لأن الشركات الصينية وقعت بين عامي 2021 و 2022، ما يقدر بنحو 22 مليون طن سنوياً من عقود توريد الغاز الطبيعي المسال مع الشركات الأمريكية التي يرتبط العديد منها بـمركز Henry Hub الأمريكي، ***كما يوضح الشكل (14)***.

الشكل (14)

اتفاقيات بيع وشراء الغاز المسال الصينية الموقعة خلال الفترة (2021 -2022) وفقاً للدولة، (%)

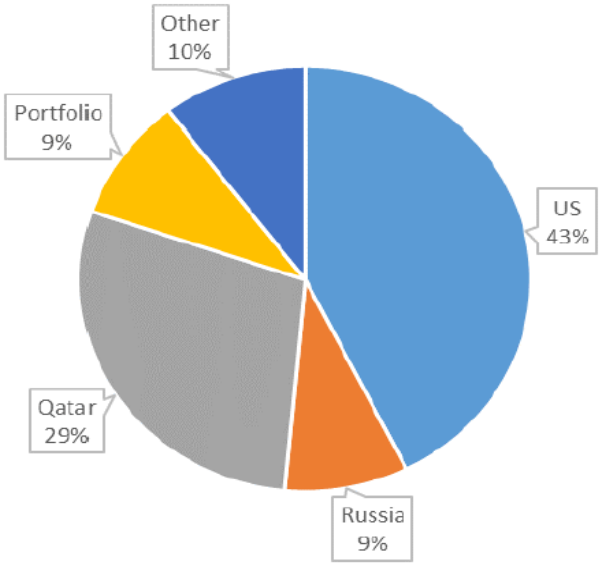

المصدر: معهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

للمضي قدماً، يتوقع أن يتنامى اعتماد الولايات المتحدة والصين على بعضهما البعض في مجال النفط والغاز. وفي حين أن هذا يوفر فرصاً، فإنه يسبب أيضاً نقاط ضعف لكلا الجانبين: حيث يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تقييد تدفقات النفط والغاز إلى الصين، ومن ثم التأثير على توافر هذه الموارد وتكلفتها، لكن ذلك من شأنه أن يضر بالمصالح التجارية الأمريكية. والأهم من ذلك، أنه من غير المرجح أن تغير تجارة النفط والغاز مسار العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وسيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية والصين إدارة الاعتماد

المتبادل المتزايد على النفط والغاز من خلال الجهود المبذولة للتخلص من مخاطر سلاسل التوريد الأوسع نطاقاً، بما في ذلك سلاسل التوريد للمواد الجديدة اللازمة لانتقال الطاقة.

بشكل عام، سيشكل النفط والغاز حصة أقل من مزيج الطاقة في الصين، بينما ستساهم الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز من تخفيف حدة الانقطاعات قصيرة الأجل. لكن الصين ستعتمد على عدد أقل من الموردين، ومع تغير أنماط الاستهلاك العالمي أيضاً، فإن هذا الاعتماد المتزايد سيكون متبادلاً. وسوف يتنافس منتجي ومصدري الطاقة الرئيسيين لتأمين حصتهم في السوق الصينية، كما ستظل الصين منشغلة بأمن الطاقة لديها. وستخلق هذه الروابط فرص تجارية جديدة، خاصة وأن الصين تتطلع إلى عدم تعرض اقتصادها للمخاطر والعقوبات. يذكر أن الصين قد طورت بالفعل آليات (بمساعدة الدول المنتجة) للاستمرار في تلقي النفط الخام الخاضع للعقوبات، وبالتالي عدم التعرض للعقوبات وتجزئة الأسواق العالمية. ومع ذلك، إذا لم تصبح الصين مكتفية ذاتياً اقتصادياً على نطاق أوسع، فإنها ستظل تعتمد بشكل رئيسي على التجارة العالمية.

5. ما وراء تجارة النفط والغاز

تمتد مخاوف الصين بشأن انعدام أمن الطاقة لديها إلى ما هو أبعد من واقع السوق العالمي أو مدى توفر إمدادات الطاقة، بالنظر إلى التوترات المتزايدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الواقع أن سياسات ودبلوماسية الطاقة ستمنع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من فرض عقوبات على الصين، أو بمعنى أوضح ستجعل من الصعب فرض مثل هذه العقوبات. وستعتمد وجهة نظر الصين بشأن الجغرافيا السياسية للطاقة على عدة عوامل، هي:

- **التقدم في مجال استقلال الطاقة في الصين:** سيؤدي التقدم نحو تحول الطاقة والاعتماد الأكبر على الوقود المحلي إلى زيادة أمن الطاقة في الصين ومرونتها. بشكل بسيط، إذا كانت واردات الصين من النفط والغاز تمثل حصة صغيرة من مزيج الطاقة، وطالما أن الصين تمتلك مخزونات كبيرة فإن أي زيادات حادة في الأسعار أو انقطاعات في الإمدادات سيكون لها تأثير محدود على النشاط الاقتصادي. ولكن حقائق السوق ستظل جزءاً واحداً فقط من عملية صنع سياسة الطاقة في الصين، وستظل المخاوف بشأن انعدام أمن الطاقة كبيرة أيضاً.

- في هذا السياق، ستكون **حالة العلاقات الأمريكية الصينية وعلاقات الصين مع أوروبا** حاسمة بالنسبة لسياسات أمن الطاقة في الصين. ويتوقع أن تسعى الصين إلى التحوط وضمان أمن إمدادات الطاقة في حالة حدوث خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الاستمرار في تعميق علاقاتها مع موردي الطاقة الرئيسيين الأخرين.
- **دور الصين في النظام المالي العالمي واستخدام المعيار المرجعي للعملة الصينية (RMB) في التجارة العالمية:** يبدو أن اليوان الصيني سيصبح عملة دولية أكثر أهمية، على الرغم من أن المعيار المرجعي للعملة الصينية المسمى Renminbi (RMB) قد لا يصبح العملة العالمية المفضلة لتداول السلع في وقت قريب – ومعيار النفط الخام الصيني المقوم بهذه العملة بعيد كل البعد عن أن يصبح معياراً عالمياً – فإن الصين تتطلع إلى زيادة أهميتها على المستوى الدولي، تماماً مثل الدول الأخرى (والشركات) التي تتطلع بشكل ملحوظ إلى الابتعاد عن الدولار الأمريكي، كوسيلة لتقليل مخاطر الصرف الأجنبي وكذلك مخاطر العقوبات.

إن استخدام آليات الدفع والتسوية البديلة مثل نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك في الصين (CIPS) يمكن أن يقلل تدريجياً من تعرض الصين للنظام المالي العالمي القائم على الدولار ويدعم استخدام اليوان. هذه التحركات، على الرغم من أنها لا زالت في بدايتها، فقد سهلت بالفعل التهرب من العقوبات. ومع ذلك، فإن أكبر موردي النفط إلى الصين في الشرق الأوسط لا يزالوا مترددين في التداول باليوان الصيني حتى الآن. هذا ومن المتوقع أن يؤدي المزيد من التجارة غير القائمة على الدولار إلى إنشاء منتجات مالية بعملات أخرى وتغيير بنية التجارة المالية الحالية، مما يقلل بدوره أيضاً من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على فرض عقوبات مالية على الصين وشركائها التجاريين.

خلاصة التقرير

يتعلق انعدام أمن إمدادات النفط والغاز في الصين بالمخاوف الجيوسياسية بقدر ما يتعلق بواقع اعتمادها على الواردات. تشكل حصة النفط والغاز نحو 27% من مزيج الطاقة الأولية في الصين حالياً. وعلى الرغم من اعتمادها الكبير على الواردات، لا سيما بالنسبة للنفط الخام، تمتلك الصين احتياطيات نفطية كبيرة من شأنها أن تساعد في تخفيف الأثر الاقتصادي لأي نقص في الإمدادات على المدى القريب. ومع قيام الصين بتزويد الاستخدامات النهائية بالكهرباء،

فمن المتوقع إن طلبها على النفط سوف يبلغ ذروته وينخفض في بداية ثلاثينيات القرن الحالي. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز لعقد آخر قبل أن يبلغ ذروته، وسيساهم توافر الفحم المنتج محلياً ومصادر الطاقة المتجددة بشكل متزايد في منح الصين قدراً كبيراً من المرونة وأمن الإمدادات. ومع ذلك، فإن مخاوف الصين بشأن أمن الإمدادات لا تزال كبيرة. وحتى إذا اتبعت الصين مسارا متسارعاً نحو تحقيق هدف صافي انبعاثات صفرية، فمن المتوقع أن تظل أكبر دولة مستوردة للنفط والغاز في العالم لمدة عقدين آخرين. ونظراً لاستمرار العلاقات المضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المرجح أن يظل شعور الصين بعدم الأمان بشأن اعتمادها على الطاقة مرتفعاً.

بناء على ذلك، ستواصل الصين تعميق العلاقات مع مورديها، مع التركيز بشكل خاص على عدد من المصدرين، ولا سيما دول منطقة الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية وقطر والعراق وإيران) وروسيا، خاصة أن بامكانهم تعقيد جهود الولايات المتحدة لاحتواء الصين. في الوقت نفسه، ستواصل الصين جهودها لتنويع الإمدادات قدر الإمكان، بالاعتماد على كل من خطوط الأنابيب والتدفقات المنقولة بحراً، مع الاستمرار في تطوير مسار التدفقات عبر طريق بحر الشمال. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن يسعى منتجي ومصدري الطاقة الرئيسيين إلى التخفيف من الاعتماد المفرط على الصين من خلال تعزيز العلاقات مع القوى الإقليمية والعالمية الأخرى. وستستمر نقاط الاختناق البحرية في كونها مصدر ضعف بالنسبة للصين، وكذلك النظام المالي القائم على الدولار.